

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



السبت 12 ديسمبر 2015 (السنة الثانية والعشرون - العدد 5895)





في هذا العدد

الافتتاحية

02 قمة الرياض والموقع المهم لـ «مجلس التعاون»

الإمارات اليوم

03 الاستدامة كمعيار للمشروعات التنموية

تقارير وتحليلات

04 لماذا الحذر الأمريكي بشأن التجارب الصاروخية الإيرانية؟

«وول ستريت جورنال»: التاريخ يثبت أن الضربات الجوية لا تكفي للقضاء على

05 داعش

06 دوافع انضمام ألمانيا إلى التحالف الدولي ضد تنظيم داعش

شؤون اقتصادية

07 4 تريليونات دولار في 8 قطاعات تضاعف إيرادات السعودية

من إصدارات المركز

08 أمن الطاقة في الخليج: التحديات والآفاق



قمة الرياض والموقع المهم لـ «مجلس التعاون»

عُقدت القمة السادسة والثلاثون لدول «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» في العاصمة السعودية الرياض مؤخراً، في ظل أوضاع إقليمية صعبة، وتفاعلات دولية شائكة؛ حيث تواجه منطقة الشرق الأوسط تحديات وتهديدات غير مسبوقه على مختلف الصُّعد.

وقد أظهرت الكلمات والمناقشات، وكذلك البيان الختامي للقمة، موقفاً خليجياً موحداً وقوياً من مختلف القضايا الرئيسية التي كانت في جدول أعمال القمة، وتهم المنطقة والعالم؛ ولاسيما أن الكثير من حكومات الدول العربية والإسلامية وشعوبها تتطلع إلى المجلس بصفته أهم منظومة عمل إقليمي عربي وإسلامي يمكن الوثوق بها؛ لتخليص المنطقة من الفوضى التي تنتشر فيها، خاصة بعد تراجع المنظومات الإقليمية والأممية الأخرى.

لقد أظهرت قمة الرياض أن دول «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» موحدّة في موقفها من الإرهاب، وأجمعت على التصدي له بصوره وأشكاله كافة؛ فالإرهاب المتمثل في تنظيمات مثل «داعش» و«القاعدة» لا يميّز بين حق وباطل، ولا يراعي حرمة دم لا لصغير ولا لكبير، لا لمسلم ولا لغير مسلم؛ ولهذا فإن اتخاذ موقف موحد وصارم منه أمر طبيعي، ويجب على شعوب هذه الدول والمنطقة أن تدعم القادة فيما يتخذونه من سياسات في هذا المجال.

وفما يتعلّق بالأزمة اليمنية أكد القادة موقفاً موحداً و متماسكاً في دعم الرئيس اليمني، عبدربه منصور هادي، ورفضهم وإدانتهم الأعمال التي تقوم بها ميليشيات الحوثيين والرئيس السابق، علي عبدالله صالح، بينما رحّبوا بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل إيجاد حل مناسب للأزمة ينهي التمرد، ويعيد الشرعية، ويحقق الأمن والاستقرار للشعب اليمني. ومن الواضح أن دول المجلس موحدّة، بل مصمّمة على تحقيق هذا الهدف. أما بشأن الأزمة السورية؛ فقد أكد القادة دعم الشعب السوري لتحقيق تطلّعاته المشروعة، بينما أيّدوا كل الجهود التي تسعى إلى إيجاد تسوية سياسية للأزمة. وتؤكد هذه المواقف حرص دول «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» على الوقوف بجانب أشقائهم العرب؛ من أجل إحلال الأمن والاستقرار في دول المنطقة كافة، وحماية مكتسبات التنمية، وضمان الحياة الكريمة للشعوب العربية كلّها.

أما فيما يتعلق بإيران، التي تتدخل في العديد من شؤون المجتمعات العربية مستغلّة تنوعها المذهبي الذي لم يكن من قبل إلا أحد أهم عوامل وحدتها وتماسكها؛ فقد كان موقف قادة دول «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» صريحاً ومباشراً في رفض التدخلات الإيرانية في شؤون دول المجلس والدول العربية الأخرى. ولموقف دول المجلس هذا أهمية خاصة في ردع إيران، التي تحاول استغلال الاتفاق النووي الذي وقّعت مع الدول الكبرى لتوسيع نفوذها ومدّ هيمنتها.

إن نتائج هذه القمة تؤكد مرة أخرى أن منظومة «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» قوية و متماسكة، وأنها تتصرّف برشد وعقلانية، وقادتها يضعون نصب أعينهم دائماً مصلحة شعوبهم، وأمن بقية دول المنطقة، واستقرارها. ولهذا دلالة مهمّة، ليس فيما يتعلق بالشعور الجمعي للمصير الواحد والمشارك فقط، وإنما بقدرة هذه المنظومة على لعب دور حاسم في العديد من ملفات المنطقة أيضاً؛ فبعد عمليّتي «عاصفة الحزم» و«إعادة الأمل» أصبحت دول «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» فعلياً مركز الثقل في المنطقة، ورقمها الصعب الذي لا يمكن تجاوزه.

الاستدامة كمعيار للمشروعات التنموية

أصبح التنقل حاجة ملحة وخصوصاً مع التطور الحاصل على كل الأصعدة في الحياة المعاصرة، وهو يمثل العصب الرئيس في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، باعتباره الوسيلة الفاعلة في تحقيق استمرارية الاتصال بين مختلف المراحل للعملية الاقتصادية والإنتاجية، والتي تساعد على مواجهة التوسع الأفقي للمدن، وتقليص المسافات بين المنتج والمستهلك، وكذلك اختصار عامل الزمن أو نقل الأيدي العاملة إلى المواقع التي تكون فيها أكثر تأثيراً في العملية الإنتاجية لتحقيق الاستثمار الأفضل لهذه الطاقات البشرية. ومن هذا المنطلق شهد قطاع النقل الوطني اهتماماً كبيراً من قبل القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله. ويأتي مشروع إنشاء قطار الاتحاد ترجمة لهذا الاهتمام، وتحقيقاً لرؤية الإمارات 2021، وذلك من خلال الجهود الرامية لتحقيق التنوع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، كذلك مجموعة من العناصر المهمة التي من شأنها تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والشاملة، وقد جاءت فكرة إنشاء قطار الاتحاد بهدف ربط أهم المراكز السكنية والصناعية في الدولة، تحت اسم قطار الخليج. وتحرص دولة الإمارات العربية المتحدة في إنشائها لقطار الاتحاد على الاستعانة بأحدث التقنيات المعتمدة لأنظمة التشغيل، وطبقاً لأعلى المستويات العالمية في هذا المجال. باعتبار أن قطار الاتحاد يشكل جزءاً من شبكة السكك الحديدية المزمع إنشاؤها على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإنه يسهم أيضاً في تسهيل عملية التنقل السريع والأمن للركاب وكذلك نقل البضائع السريع والأمن والمنخفض التكلفة. ويسهم ذلك في فتح آفاق جديدة في مجال التجارة والنقل الآمن. ومع اكتمال المشروع، ستمتع المنطقة بشبكة نقل آمنة ذات تكاليف مناسبة تلبى معايير الاستدامة وترتبط أرجاء دول المجلس على نحو يقدم مفهوماً جديداً للحركة وسبل التنقل في المنطقة.

إن مفهوم الاستدامة الذي تعتمده دولة الإمارات العربية المتحدة كمعيار وعامل مشترك بين خططها التنموية كافة، هو من أهم أسباب نجاحها في الوصول إلى ما وصلت إليه في الوقت الحالي من تطور وازدهار في جميع المجالات، ولعل تركيزها على زيادة نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في ناتجها المحلي الإجمالي إلى أكثر من 80% خلال السنوات المقبلة، والتي يشغل قطاع النقل والخدمات اللوجستية حيزاً فيها، سيكون له دور مهم في تعزيز وترسيخ التنمية لديها. ولاسيما أن شركة الاتحاد للقطارات تنتهج -في تنفيذها لمشروع قطار الاتحاد - الاستدامة معياراً للنجاح، وهو ما يتوافق مع مجمل النهج التنموي للإمارات، الذي يسعى إلى تحقيق النمو والتنمية والازدهار وتلبية احتياجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية، ويحرص على حماية البيئة. ويأتي مشروع قطاع الاتحاد كأحد المشروعات التنموية الكبرى التي سيكون لها من دون شك إسهام كبير في هذا المجال، ولاسيما أن الدراسات العلمية تشير إلى أن القطارات واحدة من أكثر وسائل النقل الصديقة للبيئة، هذا علاوة عما تتميز به من خصائص إيجابية مقارنة بوسائل النقل البري الأخرى.

لماذا الحذر الأمريكي بشأن التجارب الصاروخية الإيرانية؟

أعد ديفيد سانجر تقريراً نشرته صحيفته «نيويورك تايمز»، ذكر فيه أن إدارة باراك أوباما تواجه خياراً صعباً آخر مع إيران: بينما تفكك طهران الكثير من بنيتها التحتية النووية في سبيل التخلص من العقوبات المفروضة عليها، إلى أي مدى يستطيع البيت الأبيض الجهر بإدانتها للانتهاكات الإيرانية لقرارات الأمم المتحدة بشأن قضايا أخرى؟



يقول الكاتب استناداً إلى الردود الأولية التي صدرت يوم الثلاثاء الماضي على الأنباء التي تفيد بأن إيران أجرت تجربة جديدة لإطلاق صاروخ باليستي متوسط المدى، فإن الإجابة على ما يبدو هي أن الإدارة الأمريكية لن تدين طهران علناً. إذ صرحت سامانثا باور، سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، أن واشنطن «تجري مراجعة جدية للواقعة المزعومة»، وأضافت أنه إذا أثبتت المراجعة أن التجربة حدثت بالفعل، ستطرح الولايات المتحدة الأمريكية المسألة على مجلس الأمن الدولي. ومن جانبهم، أعلن المسؤولون الأمريكيون يوم الثلاثاء الماضي أيضاً بالفعل بعض العقوبات بشأن تجارب الصواريخ الباليستية، ولكنها كانت ضد كوريا الشمالية لانتهاكها قرارات مجلس الأمن الدولي من خلال إطلاق صواريخ قصيرة ومتوسطة المدى في تجارب جرت العام الماضي.

جديد من مجلس الأمن الدولي، يدعو إيران إلى وقف العمل على الصواريخ الباليستية لمدة ثماني سنوات. ولكن التجربة الصاروخية لا تنتهك الاتفاق النووي نفسه. ومع ذلك، أثارت استجابة الإدارة الحذرة انتقادات من الجمهوريين وحتى بعض الديمقراطيين الذين صوتوا لمصلحة الاتفاق النووي. إذ قال النائب الديمقراطي جوزيف كينيدي عن ولاية ماساتشوستس، بعد أن كتب رسالة إلى الرئيس أوباما مع النائب الديمقراطي تيد دويتش عن ولاية فلوريدا، إن «تجاهل انتهاكات الاتفاق سوف يبعث رسالة مثيرة للقلق ليس فقط لإيران، ولكن لحلفائنا في المنطقة حول التزامنا بفرض قيوده بصرامة».

ويشير الكاتب إلى أن مسؤولي الإدارة الأمريكية ردوا على هذه الانتقادات بالإشارة إلى أنه على الجانب النووي من الاتفاق، تتحرك إيران بسرعة ملحوظة لتفكيك بنيتها التحتية على أمل تلقي أكثر من 100 مليار دولار، نتيجة تخفيف العقوبات قبل الانتخابات المحلية المزمع عقدها في الربيع المقبل، مع الأخذ في الاعتبار أن التجارب الأخيرة تثير الكثير من التساؤلات والشكوك، التي لا يمكن تجاهلها بأي حال.

ويشير التقرير إلى أن البيت الأبيض دان التجارب الإيرانية السابقة بانتظام، وكان ذلك قبل إبرام الاتفاق النووي مع طهران، ولكن المسؤولين الأمريكيين يقولون الآن سراً إنهم يعتقدون أن هذه التجارب ربما تكون من عمل عناصر غاضبة داخل الجيش الإيراني تأمل في إحباط الاتفاق النووي وتسعى إلى الحفاظ على البنية التحتية النووية الإيرانية. ويبدو المحللون الخارجيون على يقين مما أطلقه الإيرانيون يوم الحادي والعشرين من نوفمبر الماضي: صاروخ «غدر 110»، وهو نسخة جديدة من صاروخ «شهاب 3». وتطرفت المحادثات النووية إلى ذلك النوع من الصواريخ، بسبب وجود أدلة على أن إيران أجرت دراسات حول كيفية تقليص القنبلة النووية لتتناسب مع تصميم صاروخ شهاب.

ووفق الكاتب تشكل تجربة نوفمبر، حال تؤكد حدوثها، انتهاكاً واضحاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1929، الذي سيظل سارياً حتى دخول الاتفاق النووي حيز التنفيذ على الأرجح في يناير المقبل. وبعد ذلك، سيجري العمل بقرار

«وول ستريت جورنال»: التاريخ يثبت أن الضربات الجوية لا تكفي للقضاء على داعش

لا يمكن تحقيق النصر في الحروب من خلال القصف الجوي لمواقع العدو إلا أن رأي الحزبين الجمهوري والديمقراطي يتعارض مع ذلك. ومنذ بداية عصر الطيران على مدى أكثر من قرن، كان الخبراء الاستراتيجيون العسكريون يتوهمون أن القصف الجوي وحده يمكن أن يحقق النصر في الحروب.

اقترن سلاح الجو الملكي البريطاني بسلاح الجو الأمريكي لتنفيذ الضربات الجوية ضد ألمانيا، لم يسفر ذلك عن تحقيق انتصار سريع، وتمكنت ألمانيا من زيادة إنتاجها الصناعي تحت وطأة القصف. وقد كشفت حدود القوة الجوية مرة أخرى في حرب فيتنام حيث لم تكن هناك من ثقة لدى أحد بالدور المركزي للقوة الجوية مثل الجنرال كورتيس ليماي قائد القيادة الجوية الاستراتيجية، الذي قال «إذا حافظنا على إيماننا بالله، وحب الحرية، والقوة الجوية العالمية المتفوقة، فإن المستقبل يبدو جيداً». وأيد ليماي القصف الجوي لفيتنام الشمالية بقوله «سنعيدها إلى العصر الحجري». وأسقطت الولايات المتحدة

قنابل على حرب فيتنام تفوق ما أسقط في الحرب العالمية الثانية، لكن أظهرت فيتنام الشمالية صموداً ونصراً في النهاية. برزت في الآونة الأخيرة أصداء لآراء ليماي تمثلت في تصريحات عضو مجلس الشيوخ الأمريكي تيد كروز الذي قال «نحن سنقضي على داعش تماماً. وسنسقط عليهم سجاد متفجرات

حتى يصبحوا في غياهب النسيان. أنا لا أعرف إمكانية توهج الرمل في الظلام، ولكننا في طريقنا لمعرفة ذلك». واقتراح كروز استخدام الأسلحة النووية ضد داعش، وهذا أمر مروع وغير عملي ويصعب تخيله. وبصرف النظر عن المصلحة القوية للولايات المتحدة في الحفاظ على المعايير الدولية وعدم استخدام الأسلحة النووية، إلا أن داعش ليس لديها بنية تحتية صناعية أو جيوش مدرعة في الصحراء وإنما مقاتلون وجهاديون منخراطون بين الناس الذين يرهبونهم ويقتلون المزيد من المدنيين.

وفي النهاية يقول الكاتب لا يمكن للضربات الجوية أن توتي ثمارها من دون وجود قوات برية على الأرض، ومن دون وجود مراقبة جوية تكتيكية لتنسيق العمليات الجوية وتفادي الحوادث الجوية. وإذا ما تبني أي رئيس استراتيجية الضربات الجوية فإنه ليس جاداً بشأن تحقيق نصر عسكري.

في هذا السياق أوضح ماكس بوت الزميل البارز في مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي في مقاله في صحيفة «وول ستريت جورنال» أن البعض من الحزبين الجمهوري والديمقراطي يتخيلون اليوم أن إسقاط ما يكفي من القنابل على مقاتلي داعش في العراق وسوريا سوف يؤدي إلى القضاء على التنظيم. ويعتبر ذلك ضرباً من أحلام اليقظة التي يتقاسمها باراك أوباما وهيلاري كلينتون، ودونالد ترامب وتيد كروز، والآن تتقاسمها كل من بريطانيا وفرنسا، ويقدم التاريخ العسكري الأدلة على عكس ذلك.

ففي أوائل عام 1918 أعلن الجنرال الأمريكي بيلي ميتشل

الذي يعتبر الأب الروحي لسلاح الجو الأمريكي: «إن اليوم الذي كانت فيه القوات البرية أو القوات البحرية تتحكم بمصير الأمة خلال الحرب قد ولى دون رجعة. حيث إن قوة الدفاع الرئيسية وقوة المبادرة ضد العدو قد تحولتا إلى الجو». وكان ميتشل وغيره من دعاة الحرب الجوية مقتنعون بأن



قاذفات القنابل على وجه الخصوص تعتبر أسلحة عجيبة من شأنها كسر إرادة العدو بسرعة. وقد استثمر رؤساء الولايات المتحدة وبريطانيا في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي بكثافة في تطوير القاذفات الاستراتيجية. كما قال رئيس الوزراء البريطاني ستانلي بالدوين «إن القاذفة تتمكن دائماً من الاختراق. وإن الدفاع الوحيد هو الهجوم». ولكن عندما تم استخدام القاذفات الاستراتيجية في الحرب العالمية الثانية لم تبرهن على أنها عنصر حاسم في المعركة مثلما كان يتوقع أنصارها». وقد صاح القائد الألماني البارز هيرمان غورينج «إن قاذفة لوفتوفا لن تقهر»، لكن القاذفة لوفتوفا فشلت في تركيع بريطانيا في عام 1940.

وقال مارشال الجو البريطاني آرثر هاريس قائد سلاح الجو البريطاني إن «النصر وخفة الحركة والتكامل تنتظر الجانب الذي يستخدم أولاً القوة الجوية كما ينبغي». ولكن حتى عندما

دوافع انضمام ألمانيا إلى التحالف الدولي ضد تنظيم داعش

وافق البرلمان الألماني الأسبوع الماضي بأغلبية كبيرة، على نية الحكومة الألمانية الانضمام إلى التحالف الدولي ضد تنظيم داعش. وقد أثار هذا القرار أسئلة حول توجهات الحكومة الألمانية في ما يتعلق بالسياسة الخارجية، وإذا ما كانت هذه المشاركة تعبيراً عن رغبة متزايدة لتوسيع دورها على الساحة الدولية من خلال قضية دولية تحظى بشبه إجماع أم أنه مجرد تعبير عن تضامن برلين مع باريس بعد الأحداث الدامية التي ضربتها.



هناك بشكل عام مستويين للسياسة الخارجية الألمانية: المستوى الوطني، حيث تتشكل السياسة الخارجية في ضوء توجهات الأحزاب الحاكمة والقوى المختلفة المؤثرة في صناعة القرار الخارجي، وفي الغالب تتجاذب هذا المستوى المصالح الوطنية الألمانية أكثر من أي اعتبارات خارجية أو ارتباطات تحالفية أو أممية. والمستوى الثاني، هو الأوروبي حيث تلعب ألمانيا دور قيادياً في الاتحاد الأوروبي بحكم ثقلها الاقتصادي والسكاني وحتى العسكري المتنامي، وتسعى إلى توحيد السياسة الخارجية الأوروبية تجاه العديد من القضايا الدولية والمناطق والأقاليم المهمة ومنها منطقة الشرق الأوسط.

التمنوية، لذلك كانت ألمانيا وما زالت من أكثر الدول المانحة في العالم؛ كما تركز على التعليم، حيث تقوم بدور بارز في استقطاب الكثير من الكفاءات العلمية بل وتقدم مليارات الدولارات كمنح دراسية في الداخل والخارج؛ وهي تهدف من خلال هذا كله إلى إبراز الوجه الإيجابي لألمانيا وإظهارها كدولة كبرى تتميز عن مثيلاتها في استخدام القوة الناعمة لا الصلبة لنشر النفوذ. وقد نجحت في هذا إلى حد كبير.

وبالرغم من أن ألمانيا تمكنت من تحقيق الكثير من خلال هذه السياسة فإنها بقيت أقل تأثيراً في العديد من القضايا الدولية. ففي عالم اليوم يرتبط التأثير والنفوذ بشكل كبير أيضاً ليس بالقوة الاقتصادية فقط ولا حتى بامتلاك القوة العسكرية المتطورة، وإنما أيضاً في كيفية استخدامها. ولهذا فإن تأثير ألمانيا في العديد من الملفات العالمية لا يتناسب وحجم مساهماتها الاقتصادية والمالية، لذلك هناك تنام لفكرة الانخراط العسكري المحسوب خارجياً والمغطى أُممياً من أجل زيادة النفوذ.

ومشاركة ألمانيا الآن في الحرب ضد تنظيم داعش- وإن كانت تتمثل في دعم لوجستي فقط ولا يوجد على الأقل في المدى المنظور نية للمشاركة في الهجمات الجوية - تأتي في سياق الأمرين معاً: وهما الرغبة في توسيع دور البلاد على الساحة الدولية، وفي الوقت نفسه استجابة لمتطلبات تحمل الأعباء مع الحلفاء. وفي هذا السياق، فإن التهديد القائم من قبل تنظيم داعش وغيره من الجماعات الإرهابية والمتطرفة هو تهديد مشترك لأوروبا، وما باريس وقبلها لندن ومدريد ببعيدة عن برلين!

ويأتي قرار المشاركة في التحالف ضد تنظيم داعش، بعد رفض مسبق للانتظام فيه، استجابة لمعطيات أوروبية ودولية جديدة. فلطالما كانت ألمانيا متحفظة في إرسال قواتها خارج الحدود، ولعل هذا يعود في الأساس إلى الرغبة في عدم إثارة جيرانها الأوروبيين بسبب الماضي الألماني؛ حيث أدى اختلال توازن القوى لصالحها إلى اندلاع حربين كونيتين مدمرتين، ساحتها الرئيسية أوروبا نفسها. وقد تشكل الرأي العام الألماني بعد الحرب العالمية الثانية مناهضاً بالمطلق لأي دور عسكري لبلادهم خارج الحدود؛ كما أن التوجهات السياسية للأحزاب الحاكمة لا تميل إلى استخدام القوة العسكرية في السياسة الخارجية. فحتى لو أرادت الحكومة لاعتبارات معينة إرسال قوات إلى الخارج في الماضي، فإنه لم يكن من السهل القيام بذلك بسبب قوة المعارضة البرلمانية وليس فقط من قبل حزب الخضر أو الحزب الاشتراكي اللذين يرفضان عادة فكرة الانخراط العسكري في الخارج، مدعوماً برفض شعبي قوي.

ومع ذلك فهناك دائماً رغبة في دور أكبر على الساحة الدولية، ولكن السؤال المحوري المائل دائماً أمام الحكومة والعديد من أحزاب المعارضة هو كيف يمكن لألمانيا كأكبر دولة أوروبية وأكثرها مشاركة في تحمل أعباء الاتحاد العمل على توسيع دورها الخارجي؟ وكان هناك شبه إجماع على استخدام القوة الناعمة وخاصة الاقتصاد والمساعدات

4 تريليونات دولار في 8 قطاعات تضاعف إيرادات السعودية

ألف وظيفة للسعوديين. ويمثل قطاع البتروكيماويات الآن أكثر من 65% من الصادرات غير النفطية، ومن المتوقع أنه بزيادة كفاءة القطاع سيضيف 30 مليار دولار إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويوفر



آلاف الوظائف. كما تتوقع «ماكينزي» أن يضيف تطوير قطاع التجزئة والجملة ما يصل إلى 800 ألف وظيفة سعودية، وسيضاعف القيمة المضافة ثلاث مرات خلال 15 عاماً. أما تطوير قطاع السياحة، فسينتج عنه توفير 1.3 مليون سعودي، وزيادة القيمة المضافة خمس مرات.

كشفت شركة «ماكينزي»، التي تعمل في مجال الاستشارات، عن ثمانية قطاعات غير نفطية ستقود تحول الاقتصاد السعودي إلى اقتصاد مستدام لا يعتمد على إيرادات النفط. وقالت الشركة إن من ضمن تلك

القطاعات قطاع التعدين والمعادن، حيث إن استثمار المملكة العربية السعودية في استكشاف المعادن، وإيجاد بيئة تنافسية بين القطاعين العام والخاص، سيزيدان حجم هذا القطاع من 3% من الناتج المحلي الإجمالي حالياً إلى 9%؛ ما قد يوفر ما يصل إلى 500

النفط ينخفض متجهاً صوب أقل سعر في 11 عاماً

والمحللين على حدٍ سواء؛ بسبب انخفاض أسعار النفط منذ اجتماع منظمة «أوبك» في الرابع من ديسمبر الماضي، الذي فشل في فرض سقف للإنتاج. وحدّرت «وكالة الطاقة الدولية»، التي تقدّم المشورة بشأن الطاقة إلى الدول المتقدّمة، من أن نمو الطلب على الخام بدأ يتباطأ. وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت عن 38 دولاراً للبرميل، للمرة الأولى منذ ديسمبر 2008، وجرى تداولها منخفضة 1.80 دولار أو 4.5% عند التسوية إلى 37.93 دولار للبرميل.



واصلت أسعار النفط الخام هبوطها الحادّ، أمس الجمعة، لتتجه صوب أدنى مستوياتها في 11 عاماً، بعد أن حدّرت «وكالة الطاقة الدولية» من أن فائض الإمدادات العالمية قد يزداد العام المقبل.

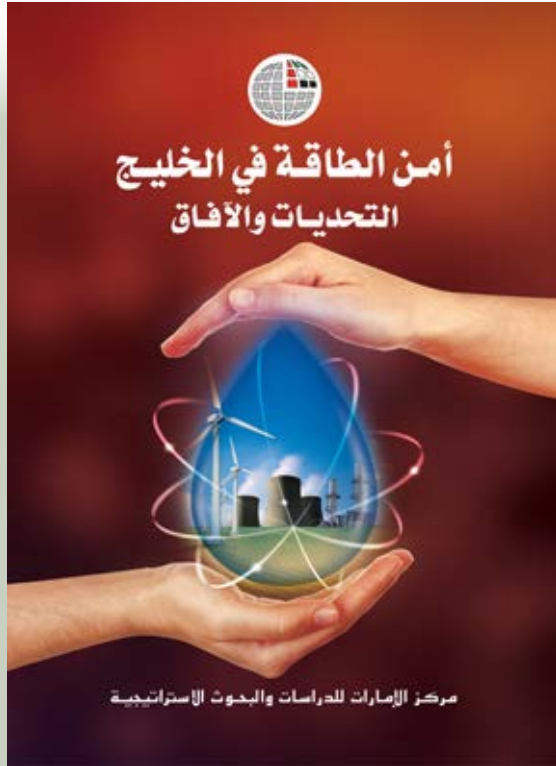
وهوت أسعار العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت وخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي، بما وصل إلى 5% أمس و12% خلال الأسبوع متأثرة بالطقس المعتدل في الولايات المتحدة الأمريكية، وهبوط شديد لسوق الأسهم الأمريكية. وهيمنت الحيرة على المتعاملين

معدل أداء التلاميذ في مادة الرياضيات - عمر 15 عاماً / بالدرجة

ماليزيا	421	هولندا	533
الأردن	386	الولايات المتحدة الأمريكية	481
كولومبيا	376	سنغافورة	573
إندونيسيا	375	هونج كونج	561
الإمارات العربية المتحدة	434	الصين	613

المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

أمن الطاقة في الخليج: التحديات والآفاق



تأليف: مجموعة باحثين
تاريخ النشر: 2010

احتياجات العالم النفطية، وتنتج من النفط نحو خمس الإنتاج العالمي منه، فإن الاستثمارات التي سبق أن وظفت في برامج تطوير العلوم والتكنولوجيا فيها، لم تكن لتتناسب وما تمثله من أهمية، بالنسبة إلى الاقتصادات الوطنية.

وبحسب محمد السهلاوي، فإن ثمة عوامل محلية أخرى، ما انفكت تولّد آثاراً مضادة في أسواق الطاقة وأمن منطقة الخليج في آن واحد؛ ومن بينها: «غياب الديمقراطية الحقّ، وتفشي الفساد، وافتقار أسواق العمل إلى الضوابط والقيود التنظيمية»، وهو يرى أن مشكلات من هذا النوع، من شأنها: إيجاد العقبات أمام أي إصلاحات اقتصادية وإدارية، والتأثير سلباً في أمن الطاقة. ويقدم أنس الحجّي عرضاً آخر لأهمية مبدأ الاعتماد المتبادل في مجال الطاقة، وهو الذي يصفه بـ«مفتاح أمن الطاقة لأي دولة كانت»، وعلى الرغم من اعتقاده بأن مبدأ الاستقلالية في ميدان الطاقة، يمكن أن يعزز بعض جوانب أمنها، فإنه - أي هذا المبدأ - لا يقي هذه الدولة، أو تلك، من الصدمات المحتملة الوقوع في هذا

انطلاقاً من الاهتمام البالغ الذي ما انفكت مسألة أمن الطاقة تحظى به من دول العالم قاطبة، فقد باتت تحتل موقع الصدارة على أجندة العمل العالمية؛ ومن هنا، فإن الموضوع الذي لا ينقطع حضوره في فصول هذا الكتاب جميعاً، هو التغيرات الدرامامية التي شهدتها محاولات استشراف مفهوم أمن الطاقة، وإيجاد تعريف له.

وكانت وجهات نظر البلدان المستهلكة، قد نالت في الماضي الكثير من الاهتمام والتركيز، في حين لم تنل الهموم لدى منتجي الطاقة وهوأجسهم، ممن تتم حماية مصالحهم على نحو مماثل إلا الشيء اليسير منهما؛ بضمان «أمن الإمدادات»؛ وفي هذا الشأن، يسلط خوزيه بوتيلو دي فاسكونسيلوس، الضوء على هذه الحقيقة، ويشدد على التزام منظمة الدول المصدّرة للنفط (أوبك)، تعهداً بضخ النفط إلى الدول المستهلكة له بكفاءة وفعالية، مع مراعاة البعد الاقتصادي لهذا التعهد، كما أن الدول الأعضاء في المنظمة - والحديث ما يزال لفاسكونسيلوس - إنما تتوخى في سعيها لبيع النفط والغاز: تعزيز برامجها ومشروعاتها التنموية، وتحسين مستويات المعيشة في الدول المنتجة؛ فالثروات «الهيدروكربونية تُعد المصدر الرئيسي لمدخولاتنا، بل إنها تدر علينا في بعض الأحيان ما يزيد على 90% من عائدات إجمالي صادراتنا... ومن ثم، فنحن لما نزل بعد، ثابتين في عزمنا على الوفاء بتعهدنا بالمحافظة على أمن الإمدادات».

وإذا كان واقع الحال يقول: إن الدول المنتجة للنفط، والمستهلكة له، تتشارك في طائفة واسعة من المصالح التي تدفع بها جميعاً إلى تقوية دعائم أمن الطاقة، فإن على عيساوي، يعيد إلى ذاكرتنا اعتقاد المنتجين بأنهم أكثر هشاشة وعرضة للأذى بكثير، أمام تقلب أسواق النفط العالمية واضطرابها، وفي إطار معالجة هذه المشكلة، فإن أول خيارات الدول الخليجية المنتجة وأشدّها وضوحاً - في تقديره - هو توجه حكومات دول مجلس التعاون لحصد ريوها من مجمل العملية الإنتاجية، لا الاكتفاء بالصادرات النفطية فحسب؛ وهو الأمر الذي قد يلزمها إعادة تقويم سياساتها الحالية الخاصة بتسعير النفط، وضمان انسجامها والظروف السائدة.

ويكشف رياض حمزة، النقاب عن موطن ضعف آخر، يفرض نفسه بقوة على منطقة الخليج العربي؛ ففي منطقة كهذه، وهي التي تمتلك دولها مجتمعة ما يفوق 40% من

الميدان؛ ولذا، فإن البلدان المستهلكة لن تتمكن من تقوية أمنها في مجال الطاقة، إلا من خلال ما يصفه الكاتب بـ «أمن الطاقة المتبادل»؛ وهو - من ثم - يعرف أمن الطاقة بأنه «توافر إمدادات الطاقة بصورة ثابتة وشكل مطرد، بحيث يضمن تحقق النمو الاقتصادي في الدول المنتجة والدول المستهلكة معاً، بأقل تكلفة من الناحية الاجتماعية، وبأدنى حد من تذبذب الأسعار»؛ وتأسيساً على أنموذج «نجم الطاقة» الذي استنبطه الباحث، فإن المستهلكين قادرين على تحقيق أمن الطاقة، عن طريق تنويع مصادرها وواراداتها وصادراتها، أما بالنسبة إلى المنتجين، فسيكون عليهم تنويع مصادر مدخولاتهم، وتقليل الاعتماد على صادراتهم من موارد الطاقة. ووصولاً إلى ما يعزز استقرار الأسعار وثباتها، فإن الاستشراف الذي أجراه فنسنت لاورمان، للهوة الفاصلة بين منتجي مصادر الطاقة ومستهلكيها، قد تمخض عن أنموذج تُصاغ، وفقه، آلية لـ «ضبط الأسعار»، يقوم المنتجون والمستهلكون فيه معاً على إدارتها، وفي تقديره: أن آلية كهذه يمكنها بصورة عامة، إبقاء الأسعار في حالة استقرار نسبي، وعند مستويات معقولة، ويفترض الباحث أن الأساس المثالي الذي تبنى عليه هذه الآلية، يمكن أن يتخذ شكل معاهدة، تُعقد بين الدول الأعضاء، في كل من: منظمة «أوبك»، ووكالة الطاقة الدولية، ومجموعة العشرين الكبار (G-20)؛ بغية إقامة ما يمكن تسميته «الوكالة الدولية للنفط»؛ وفق هيكل إداري يماثل ذلك الذي تطبقه وكالة الطاقة الدولية. ويقف نوداري سيمونيا، مدافعاً عن الحاجة إلى وضع ضوابط أشد فاعلية وأكثر تأثيراً، ويوجه انتقاداته للغرب؛ بسبب عجزه عن تقبل فكرة إيجاد حل «عادل» و«يحقق المنفعة المتبادلة»؛ للتعاون في مجال الطاقة بين المصدّرين والمستوردين.

ويشدد هشام الخطيب - بحكم الواقع الذي نعيشه - على ضرورة معاينة مسألة أمن الطاقة اليوم، عبر سياق أوسع نطاقاً، يضم «مجموعة أكثر تنوعاً من أشكال الطاقة ومقاديرها، مع مراعاة الحاجة إلى التصدي للتحديات البيئية، وكل هذا يجب تحقيقه؛ اعتماداً على موازنات عامة محدودة الموارد»؛ ويخلص إلى أن هذه المسألة، باتت تتداخل ومنظومات إدارة قضايا الطاقة والبيئة في آن واحد.

وفي الاتجاه ذاته، تقدم ليلي بينالي استشرافاً للتركيبة المحتملة مستقبلاً لمزيج الطاقة في منطقة الخليج؛ فنقول: إن مسألة تنويع مصادر مكونات مزيج الوقود باتت؛ لأسباب عدة، تحتل مستوى مرتبة أعلى فأعلى على أجندات عمل الكثير من الحكومات؛ ومن هذه الأسباب تورد الباحثة: القيود التي قد تفرض على إمدادات الوقود، والهواجس البيئية، والأوضاع الجيو-سياسية القائمة، وأما من الناحية النظرية، فإن البدائل الرئيسية للموارد الهيدروكربونية، (وهي التي تضعها دول المنطقة في حساباتها)، كما تراها، هي: الفحم، ومصادر الطاقة المتجددة، والطاقة النووية (على المدى البعيد)، بيد أن الغاز الطبيعي - في تقديرها - سيكون على الأرجح، الوقود المفضل مستقبلاً؛ لتوليد الطاقة الكهربائية في منطقة الخليج.

الميدان؛ ولذا، فإن البلدان المستهلكة لن تتمكن من تقوية أمنها في مجال الطاقة، إلا من خلال ما يصفه الكاتب بـ «أمن الطاقة المتبادل»؛ وهو - من ثم - يعرف أمن الطاقة بأنه «توافر إمدادات الطاقة بصورة ثابتة وشكل مطرد، بحيث يضمن تحقق النمو الاقتصادي في الدول المنتجة والدول المستهلكة معاً، بأقل تكلفة من الناحية الاجتماعية، وبأدنى حد من تذبذب الأسعار»؛ وتأسيساً على أنموذج «نجم الطاقة» الذي استنبطه الباحث، فإن المستهلكين قادرين على تحقيق أمن الطاقة، عن طريق تنويع مصادرها وواراداتها وصادراتها، أما بالنسبة إلى المنتجين، فسيكون عليهم تنويع مصادر مدخولاتهم، وتقليل الاعتماد على صادراتهم من موارد الطاقة. ووصولاً إلى ما يعزز استقرار الأسعار وثباتها، فإن الاستشراف الذي أجراه فنسنت لاورمان، للهوة الفاصلة بين منتجي مصادر الطاقة ومستهلكيها، قد تمخض عن أنموذج تُصاغ، وفقه، آلية لـ «ضبط الأسعار»، يقوم المنتجون والمستهلكون فيه معاً على إدارتها، وفي تقديره: أن آلية كهذه يمكنها بصورة عامة، إبقاء الأسعار في حالة استقرار نسبي، وعند مستويات معقولة، ويفترض الباحث أن الأساس المثالي الذي تبنى عليه هذه الآلية، يمكن أن يتخذ شكل معاهدة، تُعقد بين الدول الأعضاء، في كل من: منظمة «أوبك»، ووكالة الطاقة الدولية، ومجموعة العشرين الكبار (G-20)؛ بغية إقامة ما يمكن تسميته «الوكالة الدولية للنفط»؛ وفق هيكل إداري يماثل ذلك الذي تطبقه وكالة الطاقة الدولية. ويقف نوداري سيمونيا، مدافعاً عن الحاجة إلى وضع ضوابط أشد فاعلية وأكثر تأثيراً، ويوجه انتقاداته للغرب؛ بسبب عجزه عن تقبل فكرة إيجاد حل «عادل» و«يحقق المنفعة المتبادلة»؛ للتعاون في مجال الطاقة بين المصدّرين والمستوردين.

وعلى صعيد الطلب، يحذّر رعد القادري، من أن مزيجاً من عوامل عدة، يمكنه أن يسبب انكماش معدلات الطلب الآخذة في التصاعد على الموارد الهيدروكربونية؛ ومن بين هذه العوامل، التي يراها: استمرار تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي عالمياً، وارتفاع الأسعار، وتعاضم مشاعر القلق حيال الآثار البيئية الناجمة عن انبعاثات غازات الكربون، وتسارع التطورات والإنجازات التقنية على نحو فاق التوقعات.

وفي تقدير فيليب أندروز-سييد: أن أي نجاح تحقّقه منطقة الشرق الأوسط، في وضع نظام لضخ شحنات متزايدة من صادرات النفط إلى قارة آسيا، سيشكل عنصراً حاسماً، يسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في دول هذه